

سابقة الفلسفة لطوب السنة التوجيهية (٦)

## «٢» مذهب الأدلة لابن رشد

للامتياز كمال دسوقي

—

وإذ فرغ فيلسوفنا من إثبات وجود الله يتناول مشكلة،  
فبعد تقرير الذات تأتي الصفات ، وبعد الصفات الأفعال ، وإن  
كان هذا التقسيم الثلاثي غير ظاهر تماماً كما أن ثبوت الكتاب  
وتوزيع فصوله غير دقيق كذلك . وهو العيب الذي يمتور كثيراً  
من الكتب الإسلامية القديمة ، والذي يحتاج معظمها من أجله  
إلى معاودة النشر بتبويب وتفصيل جديدين .

والذي ذكره ابن رشد من صفات الله سبع فقط يقول إنها  
التي وردت في الكتاب - وقد سبق أن قلت لكم إن هذه الصفات  
أكثر من هذه تبلغ العشرين من حيث هي ثبوتية ، ومثلها مما  
يقابلها من حيث هي سلبية (تجدونها في كتب التوحيد) وكلها

مؤيدة بالآيات القرآنية كالتي ذكرها ابن رشد . ولكن يبدو أن  
الفيلسوف لا يذكر من صفات الله إلا ما يتصف به الإنسان  
الكامل كما يقول ، وأول هذه الصفات العلم ، الآية التي يستشهد  
بها على هذه الصفة تدل أقل ما تدل على أنه ما في مخلوقات من  
براعة الصنعة ودقة الترتيب بما يوافق الغاية المرسومة لا يمكن أن  
يكون اعتباراً - بل لابد من حكمة وتدبير مقصودين صادرين  
عن علم كامل . وعلم الله صفة قديمة كما هو قديم ، وليس بمصحح  
ما يقول المتكلمون من أنه يتم بالعلم القديم الشيء الحذب وإلا  
لكان علمه يتنوع ؛ أو كان كالشيء تارة يوجد وتارة لا يوجد؛ وهذا  
مألاً يقتضيه الشرع لأن العلم المنزهر محرم - وهو خلاف ما قررنا .  
والحياة بعد هذا شرط العلم ؛ متى ثبت العلم تقررت الحياة وأمكن  
أن تنتقل مما قام عليه الدلائل إلى ما لم يبرهن عليه بعد - ولا  
اعتراض لابن رشد على ما قال المتكلمون في هذا . والارادة والقدرة  
لازمتان كذلك لصفة العلم التي سبق إثباتها بالأشياء المخلوقة -  
وما قيل في العلم يقال في الإرادة من حيث أن كون الشيء الآن  
ليس بإرادة قديمة كما توهم المتكلمون بل يجب أن يكون حدوث  
الشيء وقت إرادته ؛ وعدم حدوثه رهناً بعدم إرادته كما تقتضى  
الآية « كن فيكون » ولما كان الوجود الواحد عالمًا بما يفعل وقادراً

الثلاث ، وما تناكر اختلاف . ورياء حظ أيكم ألا يهتدى إلى  
الروح التي تأتلف إلى الأبد مع روحه ، فكونوا أسعد حظاً منه ،  
واستمعوا إلى نصيحتي ، ولا تحيدوا عن مشورتي ، ولا تخالفوا رأي  
شيخ كبير مثلي . « قالها أبى - ياساحى - والدمع يذرف  
من مآقيه . وحاد إلى صمته الطويل .

قال لى صاحى : وهكذا كان فقد تركتها واستمعت إلى رأى  
الشيخ ، وأسكت نوازع الهوى ، وأعرضت عن ظلال الأيام وصدى  
اللذكريات ، أرى سعادتي بين عمل وأولادى وأردده دائماً قول  
أبى : « وهل تستطيع المرأة البرزة أن تحبس دم الشباب النوار  
عن أن يصرخ في هروقتها صرخات شيطانية وضيمة ، حين تجلس  
إلى الرجل في غير رقبة ولا حذر ! »

مر هوردة الخطيب

القاهرة

أن تكون لهم أبا وأماً ، ومثل هذا في الدنيا كثير ، وأن الرجل  
الحق من يستطيع إن أصابه مهم من سهام الدهر ، أن يزرعه بقوة  
وعزم ، ثم يقف مرة أخرى ليكافح . فلا تترك للخور سبيلاً  
إليك ، فضع جراحك ثم واجه الدهر بقباب وإيمان وصبر ، دع  
الخائفة - يا بنى - تلق جزاء خيانتها ، فليس أقدر على سحق  
الإثم والشر من العقاب . وأولادك ! . ماذا كنت تصنع لو  
أنها ماتت !؟ . كنت سترضى بالقضاء النازل وتقدر أمرك .

الأفام - يا بنى - أن الخائفة ميتة في قاموس الدين  
والأخلاق والكرامة . ولكن حذار أن يرف أولادك عن أهمهم  
شيئاً في المستقبل - دعهم يبشوا دائماً وإلى الأبد على جم -  
بتاريخها . لكلا تحمدش كرامتهم ، وبشوا أذلاء . فإن سألتك  
عنها فقل لهم : إن هذه الأرواح - جنود مجنونة ، فما تعارف

على فعل ما يريد؛ فإنه قادر أيضاً على مخاطبة من يريد والكشف له عما بنفسه - وهو الكلام - الذى هو أخرى بالله من الإنسان لكمال قدرة هذا وعلمه وإرادته . والكلام إذا كان ولا بد بواسطة اللفظ؛ فليس من الضروري أن يكون لفظاً مخلوقاً فقد يوحى إلى من شاء من عباده بكلام نفسه ينكشف به المراد من غير واسطة كما فى آية إسراء النبي، وقد يكلم فعلاً بالفاظ مخلوقها ولكن من وراء حجاب، كما فى مناجاة موسى؛ وقد رسل ملكاً أو رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء . والقرآن بهذا المعنى الثالث كلام الله الأزلى القديم ولفظه مخلوق لا يعتمدى نصيب البشر فيه الحروف المكتوبة بإذنه - بمعنى أنه قديم معنى ومحدث لفظاً . وقد ذهب المعتزلة والأشاعرة مذهباً متضاداً فى هذا: قال المعتزلة إن الكلام فعل التكلم، وأنكر الأشاعرة ذلك . فانهى هؤلاء إلى أن الكلام هو اللفظ، وأن القرآن حادث؛ وأولئك إلى أن الكلام النفسى أى المعنى المراد قديم أما اللفظ الدال عليه فحادث . وقد رأينا أن ابن رشد إلى الأشاعرة أميل وإن كان ليقرر أن بعض الرايين حق وبعضه باطل . والسمع والبصر أخيراً من مقتضيات العلم الكامل أيضاً لأنها وسائل بعض المدركات الحسية التى لا يتم العلم إلا بها والتى تصوغ عبادتنا لما قبل مدرك جذير بالمبادأة . وسواء كانت هذه الصفات كالمزائدة عن الذات (بأن كانت معنوية) كما يقول الأشاعرة أو كانت هى والذات شيئاً واحداً (فيسمها حينئذ نفسية أى غير مفارقة) كما يقول المعتزلة، فالذى يجب على الجمهور أن يعلم من أمرها هو مجرد الاعتراف بوجودها؛ وهو ما صرح به الشرع فى نظر ابن رشد .

أما الفصل الرابع فى الصفات التى يجب تزيه الله عنها أى الترفع به عن أن يتصف بها . والآيات التى ذكرها المؤلف هنا يريد بها نفي مماثلة الله للحوادث أى نفي صفات المخلوقات عنه أو جعلها فيه على جهة أخرى بأن تكون أتم وأكمل؛ يجب أن تعلموا بهذه الآيات الدالة على هذا النفي بقسميه: (١) نفي النقائص القريبة كالنوم والنوم والنسيان ولخطأ؛ والبصيرة التى ترجع إلى أنفس. «أكثر الناس لا يملكون» كالقدر والإرادة مما هو مشترك بين الخالق والمخلوق ولكنه فى الخالق أكل وأتم . أما صفة الجسمية وإن كان مسكوناً عن نفيها أو إثباتها، ورغم الآيات التى صورتها

للحنابلة وغيرهم من هذا النوع الثانى؛ فإن ابن رشد يرى ألا يصرح فيها بنفي أو إثبات لأدلة ثلاث واضحة ذكرها هو (ص ٦٢-٦٣) يودى نالتها إلى مسألتى الرؤية والجهة . وكذلك الحركة فيما يتعلق بموقف الحشر والحساب مما يرى منه ابن رشد ضرورة عدم التصريح للجسمور بنفي الجسمية - كما أراد الشرع - حتى لا تبطل هذه المعانى كلها فى أذهانهم فلا يصدقوا بها وهى من صميم الإيمان وإن أمسك عن تأويلها كما أمسك عن تأويل النفس والبرهنة على أنها ليست بجسم . فإذا كان لا بد أن نجيب على سؤال الجمهور: ما هو الله إذن؟ قلنا قل لهم إنه نور - كذلك هو وصف الله لنفسه ووصف رسوله له - هذا إلى أن النور أشرف المحسوسات الثلاثة بوصف أشرف الموجودات، وأن موقع الله من بصيرة المقربين كموقع النور من أعين الخفافيش، وأن النور من الأشياء الملونة هو سبب وجودها بالتمل - كل هذه أدلة بمحسدها الفيلسوف على ضرورة الوقوف عند وصف الله بالنور دون أن نخوض مع الجمهور فى نفي الجسمية عنه لئلا ينقض إيمانهم بالجهة والرؤية والحركة وغيرها من المعانى التى يشرع فى تفصيلها .

أما الجهة فىرى ابن رشد أنها وإن أنكرها المعتزلة قد اثبتتها الشرع فى الآيات التى ذكرها . فمن الحقائق المقررة فى الأديان جميعاً كون الله فى السماء . ومنها تنزل الملائكة بالوحى والكتب والرسالات وإليها كان الإسراء والمعراج . وليس يلزم من إثبات الجهة ثبوت المكان فالجسمية كما يخشى المعتزلة (نفاة الجهة) فالجهة السطوح والأبعاد والأوجه وليست المكان . إذ المكان ما يمكن أن يشمله جسم، ولا يكون السطح مكاناً لشيء إلا إذا جاوره سطح آخر يكون محيطاً به . ولما كان تجاور السطوح لا إلى غير نهاية؛ فإن سطح الفلك الأخير ليس مكاناً ولا يوجد به جسم؛ أو - إن وجد به شيء - فهو لا جسمى (ولا يكون خلاء؛ لأن الخلاء حكمه حكم العدم - لا وجود له فى الواقع وليس أكثر من أبعاد فارغة لا جسم فيها إذا رفعت صار عدماً) والخلاصة أن إثبات الجهة لله واجب بالشرع والعقل، وأن إبطالها إبطال للشرع (ص ٦٨ - ٦٩) حقاً إن إثبات الجهة مع نفي الجسمية مما يصر فهمه؛ ولكن هذه الشبهة لا يفتن الجمهور إليها ولا حاجة بنا إلى تأويلها . فإن أصناف الناس الثلاثة لن يجد جمهورهم وعلماؤهم همتنا

وهو يمد عن مقصد الشرع الذي شبه الله بالنور وهو محسوس ،  
والنتيجة إذن أن الرؤية معنى ظاهر ، وأن شبهتها تزول بزوال  
شبهة نفي الجسمية .

والقسم الأخير من أدلة ابن رشد يتناول الأفعال الإلهية في  
خس أمور وأولها خلق العالم وهو يردد هنا ، كما في كل مكان ،  
أن الأدلة لكي توافق الشرع يجب أن تكون بسيطة يمكن أن يسم  
بها الجسيم ، ومن أجل هذا تبطل أدلة الأشعرية التي سبق أن أتى  
عليها في حدود العالم ، فليست من مقصد الشرع في شيء ،  
وحسبنا لكي نحقق مقصده بمعرفة أن العالم مصنوع لله ومخلوق لم  
ينشأ من نفسه ولم يوجد بحض الصدفة ، حسبنا دليل العناية  
آنف الذكر ، فإن موافقة أشياء العالم في تفاصيلها وجلتها لكائناته  
الحية كالإنسان والحيوان لا يمكن أن تكون اتفاقاً وصدفة بل  
بل بإرادة وقصد. هذا هو الدليل الحق الذي إلى جانب كونه بسيطاً  
وقطعاً يقيننا هو الذي نبه عليه القرآن ( الأرض مهادأ ، والجبال  
أوتاداً ... الليل نياماً والنهار معاشاً. وجعلنا السماء سقفا محفوظاً .  
وجعلنا سراجاً وهاجاً . ببيان ما في المخلوقات من ملاءمة ومنفعة .  
ومن هنا يبين فساد قول الأشعرية وُعدم عن مقصد الشرع بانفعال  
عنصر الإنعام من الله على الإنسان (ص ٨٥) وعنصر ربط السبب  
والأسباب لحكمة وتديير ، فلا تخلو السبب عن عدم أن تكون  
بالصدفة والاضطرار لا بالأفضل والإجادة والإنقان ، فإذا علمنا  
أن المصنوعات لا تكون شريفة تماماً حتى لا يكون في الامكان  
صنع أبعد منها ؛ فإننا لو أخذنا بشير ما يريد ابن رشد لم تكن  
للمصنوعات غايات مميّنة ، وفق الغاية المحددة ينفي وجود النظام  
والترتيب وهذا ينفي بدورة المنظم والمصانع الحكيم . أما سبب ضلال  
الأشعرية في نظر ابن رشد فهو (١) خوفهم أن يجهلوا أسباباً باعثة  
غير الله حتى ولو كانت تفعل بإذنه (٢) أو أن ينساقوا إلى الايمان  
بالقوى الطبيعية فلا يحسنوا الاستدلال على وجود الله . ومن هنا  
قالوا إن المخلوقات جائزة الوجود ليجعلوا خالقها مريداً . فأبطلوا  
الحكمة وافترضوا على الله الكذب. ولما كان من المسير إقناع الجمهور  
بأن عقيدة الشرع في العالم أنه محدث وأنه خلق من غير شيء غير  
زمان فإن ابن رشد يرى أن نستعين بالتمثل والتصوير بالآيات التي  
تقرب المعنى إلى الأذهان (ص ٩٠)

كالم وسوق

(يتبع)

تشابها - أما الذين في قلوبهم زيغ (وم الأوساط فيما بين العامة  
والخاصة أي الصنف الثاني) فهم الذين يشكون فيضلون - وم  
عند ابن رشد أهل الكلام والجدل (وعدهم ٧٢ فرقة متأولة  
ضالة) أما الفرقة الناجية فهي التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوله  
في صراحة لمامة الناس كما فعل الخوارج فالمتزلة فالأشعرية فالصوفية  
وعلى رأس الجميع أبو حامد النزالي (اعرفوا جيداً فقد ابن رشد  
لهذا الإمام فإنه أكبر خصومه ص ٧٢ - ٧٣) فمثل هؤلاء مثل  
من بدل الدواء النافع المفيد عموماً الذي وصفه الطيب الأعظم  
بدواء تافه مستحدث يضرب الأكثرين ، ويؤدي إلى الخلل  
والتشويش والإخلال بالشرعية والحكمة كليهما (٧٣-٧٤) .

والرؤية كذلك أنكرها المتزلة لقيامها على الجهمة القائمة  
بدورها على الجسمية ولكون الرقي لا بد أن يكون في جهة الرائي ؛  
وأراد الأشعرية بين نفي الجسمية وإمكان الرؤية بالحس فجاءت أدلتهم  
متناقضة ومناقضة سواء منها ما عاندوا به المتزلة وما أجازوا به رؤية  
ما ليس بجسم . ففي المقام الأول عاندوا قول المتزلة إن كل صرني  
فهو في جهة من الرائي بأن هذا حكم الشاهد لا الغائب - أي  
المحسوس لا المعقول ، فهنا عند الأشعرية خلط ظاهر بين الرؤية  
البصرية والإدراك العقلي ، إذ الرؤية البصرية لا تتم إلا بالشيء  
اللون والحاسة البصرة والأثير الشفاف . ودليل رؤية المرء ذاته  
في المرآة الذي قال به النزالي باطل لأن الذي يرى هو الخيال في  
الجهة المقابلة . ثم إن التكاملين (الأشعرية) يدلون على إمكان رؤية  
ما ليس بجسم (٧٦-٧٧) بدليلين : أولها ما يذهبون إليه من  
إبطال رؤية الشيء من حيث هو «جسم أو لون» إلى آخره ورؤيته  
فقط من جهة ما هو موجود - وينقض ابن رشد هذا بقوله إن  
اللون يرى بذاته ، والجسم يرى لونه - ولو كان الشيء لا يرى  
إلا لوجوده لاختطت الحواس وهو غير معقول .

وثانيهما دليل أبي المالح في «إرشاده» الذي ميز فيه بين  
ذات الشيء وأحواله وجعل للحواس أن تدرك الذات فقط أي  
الشيء من حيث هو موجود - أما أحواله وصفاته المشتركة فلا  
سبيل إلى أن يدركها الحس . وهذا اللبيل يبطله ابن رشد أيضاً  
بمثل ما أبطل به سابقه من أن الحواس إذن تختلط وتصبح حاسة  
واحدة ... وإنما كانت هذه الحيرة لاقتراض هؤلاء جميعاً نفي الجسمية